

المشهد السياسي

# تفكيك لغم «الدستوري»: الحكومة

مرّت الحكومة، الأسبوع الماضي، بـ«قطوع» هو الأخطر منذ تشكيلها، على خلفية الانقسام من لقاء باسيل المعلم وأزمة قانون الضرائب وسلسلة الرتب والرواتب. إلا أن التفاصيل كشفت هشاشة تحالفات المصالح ومهدت لعودة الانقسام السياسي التقليدي حيال العناوين الكبرى



قَدّم علي حسن خليل مداخلة قانونية ومالية طويلة أثنى فيها على مواقف عون (هيلم الموسوي)

مرّت حكومة الرئيس سعد الحريري خلال الأسبوع الماضي بأصعب امتحان لها منذ تشكيلها في كانون الأول الفائت، في ظل تصاعد الانقسام السياسي حيال قانون الضرائب وسلسلة الرتب والرواتب، ولقاء الوزير جبران باسيل بوزير الخارجية السوري وليد المعلم.

وكشفت أحداث الأيام الأخيرة، مدى حساسية التحالفات السياسية وهشاشة بعضها أمام الخيارات الكبرى، في الوقت الذي بدأت فيه ملامح اشتباك إقليمي جديد تظهر في الأفق، وما تعنيه من انعكاس على لبنان، في حال قرّر فرقاء 14 آذار التقليديون الانخراط فيه. وربما يمهد هذا أيضاً لعودة الانقسام السياسي من الآن وصولاً إلى الانتخابات النيابية، بالفرز



## تراجع وزراء القوات عن المطالبة بتعليق المادة 87 من الدستور

التقليدي حيال العلاقة مع سوريا وسلاح المقاومة، بعد مرحلة من خلط الأوراق سمحت بإجراء الانتخابات الرئاسية وتشكيل الحكومة بتسوية محلية - دولية. وأمام هذه التهديدات والانتقادات الواسعة التي توجّه للحكومة، أكد رئيس الجمهورية ميشال عون، في الجلسة التي عقدت في عيدا أول من أمس، أن هذه الحكومة هي «حكومة العهد»، خلافاً لما درج التيار الوطني الحرّ على قوله من أن حكومة ما بعد الانتخابات هي حكومة العهد الأولى. ويظهر موقف رئيس الجمهورية حرصاً على تماسك الحكومة وبقائها، إزاء التلميحات التي كشف عنها الأسبوع الماضي إلى احتمال اعتكاف الحريري أو استقالته اعتراضاً على لقاء باسيل - المعلم،



## «يسقط حكم المصرف»

نقد قطاع الشباب والطلاب في الحزب الشيوعي اللبناني واتحاد الشباب الديمقراطي اللبناني اعتصاماً أمام مقر جمعية المصارف اللبنانية في الجميزة، تحت عنوان «يسقط حكم المصرف»، اعتراضاً على الضرائب غير المباشرة التي تطال الفقراء، وللمطالبة برفع السلسلة فوراً لأصحاب الحقوق، وفرض الضرائب على الأرباح المصرفية والفوائد والريوع المالية والعقارية. وطالب جاد السليم في كلمة ألقاها باسم المعتصمين بأن تقرّ الضرائب بشكل يرفع ظروف المواطن المعيشية، فتطال بذلك المصارف والمؤسسات المالية وتفرض الغرامات على التعديلات على الأملاك العامة، البحرية منها والبرية، ووضع حدّ لهذه التعديلات، عوضاً عن أن تطال المواطن اللبناني ذا الدخل المحدود. وأشار إلى أن مصرف لبنان قام خلال العام الجاري بتحويل 5,5 مليارات دولار إلى جيوب المصارف اللبنانية وفق هندسات مالية لا تعدو كونها حبراً على ورق. وختم بالقول: «إننا مع زيادة الضرائب المباشرة، والآن تبرز بشكل ملحّ ضرورة فرض ضريبة كبيرة على الهندسات المالية التي أجراها مصرفنا المركزي، وهي وحدها قادرة على تأمين كل الإيرادات المطلوبة للسنوات المقبلة».

البداية، في ظلّ التماس غالبية الوزراء صعوبة منع المواطنين من سلسلة الرتب والرواتب». وفيما اعتبر بزيّ قرار المجلس الدستوري تدخلاً في عمل المجلس النيابي ومحاولية لمصادرة صلاحياته التشريعية برفضه وضع تشريعات ضريبية خارج الموازنة، قالت مصادر وزارية إن «رئيس المجلس النيابي كان يعتقد بأن وزير العدل له يد في هذا القرار، قبل أن يقوم وزير المال بالتوضيح أن هذا اللغز غير صحيح وأن قرار المجلس الدستوري لا يتخلّله رئيس الجمهورية، مثنياً على مواقف رئيس الجمهورية في الخارج، فيما أيدّ رئيس الجمهورية كلام خليل وأكد أن وزير المال قدّم مداخلة مقنعة». وكذلك الأمر بالنسبة إلى اقتراح عون وجريصاتي تعليق العمل بالمادة 87 من الدستور، حتى يتمّ إصدار الموازنة من دون

«الأخبار» أن الحكومة مرّت بـ«قطوع» خلال الأسبوع المنصرم، وأن التحوّل الذي حصل في جلسة أول من أمس أنقذ الحكومة من خطر الشلل على الأقل، فيما لو تمسّكت الأطراف بمواقفها التصعيدية. وقالت مصادر وزارية بارزة إن «الأجواء كانت مشحونة بداية جلسة الخميس، ثمّ انقلبت الآية بعد نقاشات طويلة، وبعد مداخلة سياسية ومالية للوزير علي خليل ومداخلة للوزير سليم جريصاتي عرض كلّ منهما وجهة نظره، لا سيّما حيال تعليق المادة 87 من الدستور». وقالت المصادر إن «مداخلة الوزيرين يوسف فنيانوس وجمال الجراح فكّكتا جزءاً من التعقيدات أيضاً، وانتهت الجلسة باتفاق مهم، أنقذ الحكومة وأوجد مخرجاً لأزمة السلسلة وقانون الضرائب، على أساس القواعد التي طرحها خليل منذ

وعلى خلفيات قرار المجلس الدستوري بردّ قانون الضرائب وفتح ملفات قطع الحساب. ويمكن القول إن علاقة المصلحة المتبادلة التي جمعت التيار الوطني الحرّ - تيار المستقبل والقوات اللبنانية منذ انتخابات الرئاسة، تعرّضت هي الأخرى لانكسار. وهذا «الجفاء» مرشّح للتصاعد، في حال تفاقم الخلاف حيال العلاقة مع سوريا وملفّ النزاعين، وشعور القوات بمحاولات «الاستبعاد» من قبل التيار الوطني الحرّ. وكذلك الأمر بالنسبة إلى العلاقة بين عون والرئيس نبيه بزيّ، اللذين باعد بينهما الموقف من قرار المجلس الدستوري وإبطاله قانون الضرائب، بعد فترة من الانسجام والتنسيق. وأكد أكثر من وزير أمس